

# قيس سعيد يُصعد خطابه ضد رئيس الحكومة وحركة النهضة الإسلامية ويرفض التعديل الوزاري

## الرئيس التونسي: الدولة تشكو من مرض عضال ولن نتركها تتهاوى



قبل ساعات من توجهه إلى البرلمان من أجل تمرير تعديله الوزاري المثير للجدل واجه رئيس الحكومة التونسية، هشام المشيشي انتقادات لازعة من قبل الرئيس قيس سعيد، الذي صعد لهجته كذلك إزاء حركة النهضة الإسلامية على خلفية هذا التعديل، وكذلك تصريحات لقيادات بالحركة بشأن الاحتجاجات التي شهدتها البلاد مؤخرا أثارت جدلا واسعا ما يندرج بتعمق الأزمة السياسية في البلاد.

### الجمعي قاسمي/صغير الحيدري

كما حضره أيضا أمير لواء طبيب مصطفى الفرجاني، والوزيرة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقة مع الهيئات الدستورية ثريا الجريبي، والهاشمي الوزير عضو اللجنة العلمية لمكافحة مرض كورونا، والنائبة البرلمانية سامية عبو المكلفة بالعلاقة مع رئاسة الجمهورية، ونجيب الكتاري الرئيس الأول لمحكمة المحاسبات، ومحمد المهدي قريصعة الرئيس الأول للمحكمة الإدارية.

وتابع الرئيس سعيد قائلا إن "الوضع في البلاد زاد تعقيدا بسبب الحاكم حاليا، من شأنه تعميق القطيعة بينه وبين رئاستي الحكومة والبرلمان، اعتبر قيس سعيد أن الأوضاع في بلاده تشكو من مرض عضال، وأكد أنه لن يترك الدولة تتهاوى، وذلك من موقع المسؤولية التي يتحملها.

وقال في كلمة افتتح بها اجتماع مجلس الأمن القومي التونسي، وبثه التلفزيون التونسي الرسمي، إن "الأوضاع السياسية في تونس تشكو من مرض عضال، ترافق مع جائحة كورونا التي كشفت ضعف المرفق الصحي في بلادنا".

### الخلافا تهرز مجلس الأمن القومي

برلمانيا رفضها له. ولم يفوت الرئيس قيس سعيد هذه الفرصة، ليرد بقوة على التصريحات الخطيرة لعبدالكريم الهاروني رئيس مجلس شورى حركة النهضة الإسلامية، التي هد فيها بالدفع بانصار هذه الحركة إلى الشارع للتصدي للاحتجاجات الشعبية التي عرفتها البلاد خلال الأيام القليلة الماضية.

وشدد في هذا السياق، على أن "الدولة وحدها وبمفردها هي التي تحترق لتتسرع، أو ما يسمى في القانون الدستوري بالضغط المسلح، وأنه لا مجال لأي قوة أخرى خارج قوة الدولة أن تقوم بذلك، لأنه يمثل هذا تنهار الدول وتسقط المؤسسات".

لا يوجد خرق جسيم للدستور ولهذه الإجراءات. رفض سعيد أداء بعض الوزراء اليمين الدستورية أمامه بشكل إخراجا سياسيا لحكومة المشيشي وجرأه الداعم له باعتبار أنهم رشحوا وزراء توهم حولهم شبهات فساد".

ويؤكد أن الأزمة السياسية في تونس وصلت إلى نقطة اللاعودة".

وأضاف بن فرج في تصريح لـ "العرب" أن "سعيد رفض التعديل وقال إنه خرق للدستور وللإجراءات، لكني اعتقد أنه

الطبقة السياسية الحاكمة والتي عكستها الاحتجاجات الشعبية الأخيرة. ويرجع متابعون أن تصاعد الأزمة بين سعيد والمشيشي الذي انحنى لضغوط الحزام البرلماني الداعم له والذي تقوده حركة النهضة الإسلامية وحزب قلب تونس وكتل برلمانية أخرى.

وقال البرلماني السابق والناشط السياسي الصبحي بن فرج إن "ما حدث الآن خلال اجتماع مجلس الأمن القومي يؤكد أن الأزمة السياسية في تونس وصلت إلى نقطة اللاعودة".

وأضاف بن فرج في تصريح لـ "العرب" أن "سعيد رفض التعديل وقال إنه خرق للدستور وللإجراءات، لكني اعتقد أنه

البرلمان في الثاني من سبتمبر من العام الماضي.

وألمح الرئيس قيس سعيد في كلمته، إلى أنه لن يقبل أداء الوزراء الجدد اليمين الدستورية أمامه في صورة حصولهم على ثقة البرلمان، قائلا "لا يمكن لمن تعلق به قضية أداء اليمين، تلك أن أداء اليمين ليس إجراء شكليا وإنما هو إجراء جوهري".

ويرى مراقبون أن تونس قد دخلت أزمة سياسية حادة بين رأسي السلطة التنفيذية، بعد أن أحدث المشيشي قطيعة مع سعيد بالتعديل الوزاري الذي أعلنه قبل أيام، ما يزيد من احتقان الوضع العام في البلاد، خاصة أن هذه القطيعة تتزامن مع تفاقم الغضب الشعبي من



الصباحي بن فرج  
عدم أداء بعض الوزراء اليمين أمام الرئيس  
يدرج المشيشي

وشارك في هذا الاجتماع، رئيس الحكومة هشام المشيشي، ورئيس البرلمان راشد الغنوشي، ووزير الدفاع الوطني إبراهيم البرتاجي، ووزير العدل محمد بوسنة، ووزير الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار علي الكعلي، ووزير الصحة مهدي فوزي.

## المغرب يسرع وتيرة الاستعدادات لبدء حملة التلقيح ضد كوفيد - 19

الرباط - يتقرب المغرب انطلاق حملة التلقيح الأسبوع الجاري ضد فيروس كورونا المستجد، وسط استعدادات حثيثة في غياب أي تجسيد حقيقي للالتزامات السابقة، والقاضية بتحسين وضعيتهم لجعل القطاع في منأى عن كل احتجاج.

وأضاف "تأجيل الحركة السنوية للقضاء للسنة الماضية، يوحي بوجود نية لتكريس منطلق القهر البيروقراطي الممنهج تجاه القضاء، دون مراعاة مصالحهم الشخصية والعائلية".

وكان رئيس نقابة القضاة يسعد مبروك، قد صرح بأن "العمل القضائي مجال خصب للتدخلات السياسية والمالية في كل المجتمعات، غير أنها تكون محدودة وضيقة جدا في دولة المؤسسات والمجتمعات الديمقراطية، حيث يسود الوعي ومؤسسات المجتمع المدني القوية، فيما تتسع دائرتها إلى حد الهيمية في المجتمعات المتخلفة الحكومية بانظمة شمولية، حيث تسود الشعبية والزبانية وتغيب أدوات الرقابة، وللأسف الشديد حالة الجزائر أقرب إلى الفئة الثانية".

ورأى مراقبون أن هذه التصريحات تحمل تلميحا مبينا لتفسير القضايا من خارج القطاع، وهيمنة التجاذبات السياسية والضغوط في السلطة، عبر توظيف القضاء في إدارة الخلافات السياسية، كما هو الشأن بالنسبة إلى ملفات الفساد المالي والسياسي، حيث تحول الانتقال من الاتهام إلى التبرئة، مصدر حرج حقيقي للعاملين في القطاع.

وأضافت أن الدفعة الأولى من لقاح "سينوفارم" ستصل الأربعاء القادمة من الصين.

وقالت الوزارة أيضا إن عملية التطعيم ستتم بصفة تدريجية، وفق الفئات المستهدفة التي يأتي على رأسها الأشخاص الأكثر عرضة للإصابة بالفيروس ومضاعفاته.

وقال مسؤولون في وزارة الصحة، إن عملية التطعيم ستشمل في مرحلة أولى المناطق التي تعرف نسبة مرتفعة من حالات الإصابة بكورونا، كما أكدت الوزارة أن المملكة اقتنت 66 مليون جرعة من لقاح "سينوفارم" و"استرازينيكا" (ستصل تدريجيا للبلاد)، تكفي لتطعيم 33 مليون شخص.

وبحسب الإحصاءات الرسمية، يبلغ إجمالي سكان المغرب أزيد من 35 مليون نسمة، وخصصت السلطات نحو 3 آلاف وحدة صحية بطاقم طبي يتجاوز 25 ألفا، من أجل تسهيل عملية التطعيم.

وفي ديسمبر الماضي، أصدر العامل المغربي الملك محمد السادس قرارا باعتماد مجانية التلقيح ضد كورونا لجميع المواطنين.

كما أمر الحكومة المغربية آنذاك بإجراء كافة الاستعدادات لتنفيذ عملية التطعيم في غضون الأسابيع القليلة المقبلة.

## القضاء الجزائري يواجه أزمة ثقة بسبب تورطه في قضايا سياسية

استمرار الوضع القائم وعدم الإصغاء لمنسوبي النقابة. وأوضح البيان بأن "الوضعية الاجتماعية والمهنية للقضاة تزداد سوءا في غياب أي تجسيد حقيقي للالتزامات السابقة، والقاضية بتحسين وضعيتهم لجعل القطاع في منأى عن كل احتجاج".

وأضاف "تأجيل الحركة السنوية للقضاء للسنة الماضية، يوحي بوجود نية لتكريس منطلق القهر البيروقراطي الممنهج تجاه القضاء، دون مراعاة مصالحهم الشخصية والعائلية".

وكان رئيس نقابة القضاة يسعد مبروك، قد صرح بأن "العمل القضائي مجال خصب للتدخلات السياسية والمالية في كل المجتمعات، غير أنها تكون محدودة وضيقة جدا في دولة المؤسسات والمجتمعات الديمقراطية، حيث يسود الوعي ومؤسسات المجتمع المدني القوية، فيما تتسع دائرتها إلى حد الهيمية في المجتمعات المتخلفة الحكومية بانظمة شمولية، حيث تسود الشعبية والزبانية وتغيب أدوات الرقابة، وللأسف الشديد حالة الجزائر أقرب إلى الفئة الثانية".

ورأى مراقبون أن هذه التصريحات تحمل تلميحا مبينا لتفسير القضايا من خارج القطاع، وهيمنة التجاذبات السياسية والضغوط في السلطة، عبر توظيف القضاء في إدارة الخلافات السياسية، كما هو الشأن بالنسبة إلى ملفات الفساد المالي والسياسي، حيث تحول الانتقال من الاتهام إلى التبرئة، مصدر حرج حقيقي للعاملين في القطاع.

جويلية 2019، وانخرطت في حراك الشارع عبر تنظيم مسيرات وإضرابات ووقفات في المباني القضائية، للتعبير عما أسمته بـ"تحرير القضاء من الضغوط والتدخلات الخارجية، وتمكينه من الاستقلالية كسلطة قائمة بذاتها".

وعرف القضاء الجزائري خلال السنوات الأخيرة تجاذبات غير مسبوقة، كتلك التي تم خلالها الاحتجاج على حركة التغيير والنقل، وتدخل قوات أمنية لتعنيف قضاة محتجين بمدينة وهران، فضلا عن إضراب شلل الهيئات القضائية لعدة أيام عام 2019.

وقبل أيام من انعقاد الدورة خرجت النقابة الوطنية للقضاة ببيان شديد اللهجة، هددت من خلاله بالعودة إلى الاحتجاج وتكرار سيناريو 2019 في حالة

وعملت السلطة القضائية في الجزائر تأجيل الدورة من شهر جوان إلى غاية الآن، بالأسباب الاحترازية التي أقرتها السلطة لمواجهة وباء كورونا، لكن القاضي سعد الدين مرزوق، الموقوف عن العمل والمجند راتبه، أرجع ذلك إلى "ترتيب سلطة الأمر الواقع لأوراقها الداخلية من أجل الانتقام من معارضيه داخل الجهاز القضائي".

وكان القاضي المذكور قد أطلق في السنوات الأخيرة، نقابة "نادي القضاة" (غير معتمدة)، وأبدي انحيازه لصالح المطالب السياسية المرفوعة خلال الاحتجاجات السياسية التي عرفتها البلاد خلال العامين الماضيين.

كما قررت نقابة نادي القضاة، مقاطعة الانتخابات الرئاسية التي كانت مقررة في

### صابر بليدي

الجزائر - انطلقت الدورة التاديبية للمجلس الأعلى للقضاء في الجزائر الاثنين، للفصل في العديد من الملفات المطروحة أمامه، وعلى رأسها ملف القاضي سعد الدين مرزوق، الموقوف عن العمل منذ نحو عام، والذي أخذ أبعادا سياسية لارتباطه بالتجاذبات التي عاشتها البلاد منذ اندلاع أحداث الحراك الشعبي في فبراير 2019.

وعقد المجلس وهو أعلى هيئة قضائية في البلاد، دورته التاديبية المؤجلة منذ عدة أشهر للنظر في العديد من الملفات التاديبية المطروحة لديه، لكن ارتباط بعضها بالأجواء السياسية في البلاد، أفضى على الدورة التاديبية متابعة لافتة من قبل المختصين والناشطين في المشهد السياسي.

ويأتي على رأس هذه الملفات ملف القاضي سعد الدين مرزوق، والنائب العام السابق لمحكمة سيدي احمد بالعاصمة محمد بلهادي، اللذين أديبا خلال تواجدهما في منصبيهما عن تعاطفهما مع الاحتجاجات ومع الموقعين بسبب آرائهم السياسية المعارضة للسلطة.

وفيما تم توقيف الأول عن عمله منذ نحو عام وتكوين ملف تاديبية له، فإن الثاني تم تحويله في بداية الأمر إلى إحدى المحاكم البعيدة عن العاصمة، كإجراء تاديبية قبل أن يحال ملفه على الدورة التاديبية، حيث تم نقله إلى بلدة قمار التابعة لحافظة وادي سوف في أقصى الجنوب الشرقي للبلاد.



تزايد المطالب بتحسين القضاء